

إتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد

حسن محمود حسن شافعي

قسم الإرشاد الزراعي - شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - مركز بحوث الصحراء

تاريخ القبول: ٢٠١٧/٢/٢٨

تاريخ التسليم: ٢٠١٧/١/٢٠

المخلص

استهدف هذا البحث تحديد إتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: التعرف على مستوي معرفة الزراع بمنطقة البحث بينود الزراعة التعاقدية، وتحديد درجة إتجاه الزراع بمنطقة البحث نحو الزراعة التعاقدية، والتعرف على رأي الزراع في الفوائد التي سيحصلون عليها من تطبيق الزراعة التعاقدية والمشكلات التي قد تواجههم في التطبيق، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة للزراع، والمتغير التابع وهو درجة إتجاههم نحو الزراعة التعاقدية، وتحديد نسب إسهام كل من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية في تفسير التباين الكلي للتغير في درجة إتجاه الزراع نحو الزراعة التعاقدية. وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من واقع الكشوف بالإدارة الزراعية بمركز الخارجة بلغ عددها ٣٥٠ مبحوثاً تمثل (٩.٣%) من الزراع المبحوثين بأكبر الوحدات الزراعية بمركز الخارجة من حيث عدد الزراع وهي (الخارجة إنتاج، والمنيرة، وبولاق)، تم توزيعهم على الوحدات الزراعية الثلاث المختارة بواقع ٢١٧، ٧٠ و ٦٣ مبحوثاً على الترتيب.

أستخدم في تحليل بيانات هذا البحث معامل الإرتباط البسيط لبيرسون، كما تم استخدام نموذج التحليل الإرتباطي والإتحادي المتعدد المدرج الصاعد Step-wise، هذا بالإضافة إلى الحصر العددي والعرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لعرض بعض النتائج التي تم التحصل عليها، وذلك بإستخدام الحاسب الآلي لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS. وكانت أهم النتائج مايلي:-

- ١- وجد أن ١٣.٣% من المبحوثين ذوي مستوى معرفي منخفض بينود الزراعة التعاقدية، بينما بلغت نسبة المبحوثين ذوي المستوى المعرفي المتوسط ٥١.١%، والمرتفع ٣٥.٦%.
- ٢- وجد أن المبحوثون يتوقعون عدد من الفوائد نتيجة تطبيق الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث وهي كالتالي حسب تكرار ذكرها: الارشادات الزراعية والخبرات المكتسبة (٦٤.٤%)، تسويق المحصول بسهولة أحر الموسم (٥٧.٨%)، عدم التأخير في استلام المستحقات المالية بعكس التجار (٥١.١%)، ضمان الاسعار الجيدة مقابل المحصول (٤٢.٢%)، الاتفاق في ظل التعاقد أفضل من الاتفاق بالكلام مع التجار (٤٠.٠%)، مساعدة صغار المزارعين في الحصول على مستلزمات الإنتاج بصورة أجله (٣٣.٣%).
- ٣- وجد أن المبحوثين بمنطقة البحث يتوقعون عدد من المشكلات حسب خبرتهم السابقة في الزراعة التعاقدية نتيجة التطبيق وقد أمكن ترتيبها كالتالي حسب تكرار ذكرها وهي: عدم التزام الجهات المتعاقدة بينود التعاقد (إمكانية إخلال جهة التعاقد بأحد الشروط المتعاقد عليها سواء مستلزمات الإنتاج أو المتابعة الفنية أو أشياء أخرى) (١٧.٨%)، ووجود مندوب من الجهة (المصنع أو الشركة) للاستلام من المزارع والتوريد للجهة يؤدي لوجود وسط يقلل من ربح المزارع (١٣.٣%)، والمبالغة في مميزات التعاقد قبل إبرام العقد (١١.١%)، وعدم وجود جهة قوية تمثل المزارعين في التعاقد لتنفيذه (١١.١%)، وضعف الإنتاجية في الأرض تقلل من فرص نجاح الزراعة التعاقدية (٦.٧%)، ووجود مشرف قد يتسبب في عدم عدالة توزيع الخدمات بين المزارعين (٦.٧%)، والاتفاق في أول التعاقد على السعر للبيع لا يراعي الارتفاع أحياناً في الأسعار (٢.٢%)، ووجود بعض الاشترطات في التعاقد والتي تكون مجحفة بحق المزارع (٢.٢%)، وضعف الاشراف والمتابعة خلال الموسم (٢.٢%).
- ٤- وجد أن ٤٦.٧% من المبحوثين كانت درجة إتجاهاتهم إيجابية نحو الزراعة التعاقدية في حين أظهرت النتائج أن ١١.١%، ٤٢.٢% من المبحوثين كانت درجة إتجاهاتهم سلبية ومحيدة على الترتيب. وتشير هذه النتائج إلى أن معظم الزراع المبحوثين بمنطقة الدراسة ذوي إتجاهات إيجابية نحو الزراعة التعاقدية مما يبسر لهم القدرة على إتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي المناسب بالمشاركة في الزراعات التعاقدية.

- ٥- وجود علاقة ارتباطية موجبة عند مستوى (٠.٠١) بين درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة التالية: الحالة التعليمية، وعدد أفراد الاسرة، والقيادية، والتجديدية، وإدارة الموارد المزرعية، والتعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية، والمعرفة ببنود الزراعة التعاقدية.
- ٦- وجد أن نسبة مساهمة كل من المتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير التباين في إتجاهات المبحوثين كانت معنوية عند مستوى ٠.٠١ وبلغت معنوية النموذج عند الخطوة الخامسة ٦٣.٠ % من التباين الكلى في المتغير التابع، وأن ٥٠.٠ % منها يُعزى لدرجة المعرفة ببنود الزراعة التعاقدية، وأن ٧.٧ % تُعزى للحالة التعليمية للمبحوث، ٣.٨ % لدرجة التعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية، ٠.٨ % للتجديدية لدى المبحوثين، ٠.٧ % تُعزى للقيادية لدى المبحوثين.

الكلمات الدليلية: الزراعة التعاقدية - الإتجاهات

المقدمة

المزارعين بالوادي الجديد للإمكانيات التخزينية أو التسويقية أو التصنيعية كالفرز والتدريج ولكن العامل الأهم هو نقص المعلومات السوقية لدى المزارعين وعدم الدراية الكافية بظروف السوق.

هذا ويمثل التسويق الزراعي أحد الركائز الأساسية والمهمة التي يبنى عليها أي بنية اقتصادية فهي ليست فقط جزء مكمّل لعملية الإنتاج الزراعي بل هي جزء من الإنتاج نفسه، لذا أهتمت الدول المختلفة بتنظيم العلاقة بين المنتجين الزراعيين والمصنعين من جهة ومقدمي الخدمات التسويقية الزراعية بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية من جهة أخرى، وذلك من أجل تحسين الإنتاج الزراعي من خلال إنسياب المعلومات التسويقية والإنتاجية بين الأطراف المختلفة، وزيادة القدرة على التفاوض وتسهيل عمليات التسويق الزراعي بما ينعكس في النهاية لمصلحة المستهلك وهو ما يعرف بسلسلة القيمة، (Johnson: 2005, p.4).

وتعد الزراعة التعاقدية أحد صور تعزيز سلسلة القيمة لأنها وسيلة للربط بين الزراع والجهات الزراعية، حيث تتعهد تلك الجهات الزراعية بشراء المحاصيل الزراعية مسبقاً من الزراع وذلك ضمن معايير محددة للجودة والكمية، والتي توفر للزراع فرصة الحصول على مجموعة أوسع من الخدمات الإدارية والفنية والإرشادية التي قد لا يمكن بدون ذلك الحصول عليها (Hoeffler: 2006, P.6).

ويشترط "دليل الزراعة التعاقدية: الشراكة من أجل النمو" على أن الزراعة التعاقدية حسنة الإدارة أسلوب

تبدل الدولة جهوداً مضمينة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، إلا أن العديد من المشكلات ما زالت تحول دون تحقيق ذلك وبخاصة المشكلات التسويقية للمحاصيل الزراعية والتي تزايدت في الفترة الأخيرة نتيجة ما شهدته بيئة العمل الزراعي في مصر خلال العقود الماضية من العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ومما لا شك فيه أن عدم تكيف الزراع مع هذه التغيرات كان له أكبر الأثر على حياتهم المعيشية في ظل افتقار صغار الزراع إلى القدرة على تلبية متطلبات السوق من حيث الكمية والجودة والتوقيت المناسب، فهم يعانون من نقص المعلومات والمهارات ورأس المال اللازم لتحسين إنتاجهم وتسويقهم، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على تحمل المخاطر بسبب صغر حجم الحيازات المزرعية لصغار الزراع، (إيلي الشناوي، ٢٠١٣، ص:٢).

ويعاني صغار الزراع بمحافظة الوادي الجديد في سبيل تحقيق مستوى دخل مناسب من تذبذب أسعار المحاصيل الزراعية التي لم تعد تستقر على نمط سعري محدد يحقق للمزارع التسويق الأمثل لمنتجاته الزراعية، بل تقفز قفزات صعوداً وهبوطاً لتطرح بآماله في تحقيق عائد اقتصادي يعوضه خيراً عما عاناه من جهد ومشقة في زراعة أرضه والإهتمام بها، وبالتالي يزداد الخناق على المزارع الصغير بالوادي الجديد مما قد يؤدي به الحال إلى أن يهجر أرضه ويبحث عن مصادر دخل أخرى. وقد يرجع ذلك إلي اتساع المسافة المكانية والزمانية بين المزارع والمستهلك، فضلاً عن افتقار معظم

المنتجين في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بالتصدير وتنمية وعيهم بأهمية وجدوى العمل الجماعي(وهبه، وآخرون، ٢٠١٤، ص:٣).

وقد بدأت وزارة الزراعة بالفعل تطبيق الزراعة التعاقدية بالنسبة لبعض المحاصيل الاستراتيجية وأهمها القمح والذرة والأرز، وفي هذا الصدد فقد تم اصدار قرار بقانون لإنشاء مركزاً للزراعات التعاقدية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووفقاً للمادة الأولى من هذا القرار، فإن الزراعة التعاقدية هي الإنتاج الزراعي والحيواني، أو الداجني أو السمكي الذي يتم استناداً إلى عقد بين المنتج والمشتري يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقاً للكميات والاصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط التي يتضمنها العقد. ويختص هذا المركز بتسجيل عقود الزراعة التعاقدية، والتوعية والإرشاد والترويج للزراعات التعاقدية، ووضع نماذج استرشادية لل عقود المشار إليها، وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات واتاحتها لمن يطلبها من المنتجين أو غيرهم من المتعاملين في السوق، كما يختص المركز بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية أو بسببها عن طريق التحكيم (القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية). ولمزيد من المعلومات حول الزراعة التعاقدية راجع (Roth: 992, P.1)، (2001, P.1) (Huacuja: 2003, P.2)، (Singh: 2003, P.5)، (Woodend: 2004, p.8)، (Stessens, et al.: 2004, p.8)، (وهبه، وآخرون، ٢٠١٤، ص:٣)، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والستون البند ٦٩ من جدول الاعمال المؤقت، تعزيز حقوق الانسان وحمايته، الحق في الغذاء)، (اسماعيل، ٢٠١١). وباختصار فإن هناك أربعة محاور متكاملة تشكل بنود الزراعة التعاقدية هي:

المحور الأول: بنود إجراءات شكلية في التعاقد وشكل العقد: تنص بنوده على: أطراف الإتفاق ذوي الأهلية في التعامل: (المزارعين أو من ينوب عنهم - طرف ثاني-)، (الهيئات الحكومية أو الشركات الخاصة - طرف أول-)، ووثيقة مكتوبة وموقعة وموثقة، ونسخة

يمكن أن يسهم في زيادة دخل المزارعين ومضاعفة ربحية الجهات الراعية للتعاقد، كما أنها تحقق القبول السياسي والاجتماعي من الزراع لجهة التعاقد في مقابل ضمانات الأسعار والقروض والمستلزمات والمشورة الإرشادية (منظمة الأغذية والزراعة، الزراعة التعاقدية من أجل النمو).

<http://WWW.fao.org/ag/ar.ag21@fao.org>
وتلخص الخبرات الدولية مقومات النجاح للزراعة التعاقدية على التزام الجهة المتعاقدة بمجموعة من الواجبات تتمثل في: الاحترام والوفاء بالعقود، وتوفير المستلزمات والخدمات الزراعية اللازمة لتحقيق إنتاج عالي وبجودة مناسبة، وكفالة الاستدامة بوجود التزام طويل الأجل من الجانبين. غير أن منظمة الأغذية والزراعة تنبه إلى ضرورة أن يكون القرار الخاص باستخدام الزراعة التعاقدية قراراً تجارياً بحثاً، فالمشروعات التي يكون دافعها الأساسي اعتبارات سياسية أو إجتماعية وليس الوقائع الإقتصادية والفنية سوف تفشل لا محالة، هذا ويجب أن تستند الزراعة التعاقدية إلى مجموعة من الترتيبات القانونية في صورة عقد ينظم العلاقة بين أطرافه مع توضيح أهم ما يجب مراعاته في هذا العقد(منظمة الأغذية والزراعة، الزراعة التعاقدية من أجل النمو).

<http://WWW.fao.org/ag/ar.ag21@fao.org>
ونظراً لأهمية الزراعة التعاقدية فقد تضمنت الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة المصري من خلال الإستراتيجية القومية للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ أهمية تطبيق نظام متكامل للزراعة التعاقدية في مصر في الوقت الراهن على غرار بعض الدول للحد من معاناة المزارعين خاصة في مجالات التسويق وتطوير نظم الإنتاج (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٩، ص ٨٢).

وقد أثبتت الدراسات أنه من الضروري إدخال ونشر الزراعة التعاقدية في الزراعة المصرية بصفة عامة والمناطق المستصلحة بصفة خاصة لعدة اعتبارات من أهمها: أن معظم مزارعي المناطق المستصلحة من صغار المنتجين وذوي حيازات صغيرة، ويعانون من مشكلات إنتاجية وتسويقية، وكذلك زيادة مشاركة صغار

التعرف علي اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمحافظة الوادي الجديد حتي يمكن التنبؤ بسلوكهم وتدعيم الإتجاهات الموالية وتغيير الإتجاهات غير الموالية والمحايدة إلي إتجاهات موالية تجاه الزراعة التعاقدية ومن ثم تطبيقها في مزارعهم، ولهذا فقد أُجري هذا البحث لمحاولة الإجابة علي تساؤل مؤداه ما هي اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد؟

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث تتحصر في الإجابة علي التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ما هو مستوي معرفة الزراع بمركز الخارجة في محافظة الوادي الجديد ببنود الزراعة التعاقدية؟
- ٢- ما هو إتجاه الزراع بمركز الخارجة في محافظة الوادي الجديد نحو الزراعة التعاقدية؟
- ٣- ما هو رأي الزراع بمركز الخارجة في محافظة الوادي الجديد الوادي في الفوائد التي سيحصلون عليها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية والمشكلات التي قد تواجههم في التطبيق؟

أهداف البحث

- من خلال العرض السابق للمشكلة البحثية، فقد تحددت أهداف البحث فيما يلي:
- ١- التعرف علي مستوي معرفة الزراع بمنطقة البحث ببنود الزراعة التعاقدية.
 - ٢- تحديد درجة إتجاه الزراع بمنطقة البحث نحو الزراعة التعاقدية.
 - ٣- التعرف علي رأي الزراع بمنطقة البحث في الفوائد التي سيحصلون عليها من تطبيق الزراعة التعاقدية والمشكلات التي قد تواجههم في التطبيق.
 - ٤- تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة التالية للزراع: السن، والحالة التعليمية، والتخصص الدراسي، وعدد أفراد الاسرة، وحجم الحيازة المزرعية، وعدد سنوات الخبرة الزراعية، والقيادية داخل المجتمع، والتجديدية، وإدارة الموارد المزرعية، والتعرض لمصادر المعلومات

لطرفي التعاقد، وجهة ثالثة يتم اللجوء إليها وقت النزاع.

المحور الثاني: بنود التزامات المزارع في التعاقد: تنص بنوده على: تسديد ثمن مستلزمات الإنتاج، وجمع وتعبئة ونقل المحصول لجهة التعاقد، وحضور عملية الوزن والتدريج، ودفع غرامات مالية في حالة مخالفة العقد.

المحور الثالث: بنود التزامات جهة التعاقد نحو المزارع: تنص بنوده على: معاينة المساحة المتعاقد عليها، وتوريد مستلزمات الإنتاج بالكمية والجودة والميعاد المناسب، والتأمين على المنتج، وتحديد ميعاد جمع ودرجة الجودة للمحصول، ووزن المحصول وتسويقه ودفع الثمن المستحق بالإضافة لحافز الجودة، ورفض المنتج في حالة نقص درجة جودته.

المحور الرابع: بنود التزامات مشتركة بين جهة التعاقد والمزارع: تنص بنوده على: تحديد نوع المحصول وسعره والمساحة، ومدة التعاقد، وعدم التجديد إلا بموافقة الطرفين.

هذا وتعتبر الزراعة التعاقدية من أهم الأفكار الزراعية الجديدة التي يقوم جهاز الإرشاد الزراعي بنشرها بين المزارعين وذلك بإستخدام طرقه ووسائله المتعددة والمختلفة محاولاً إقناعهم بأهميتها وفائدتها، ولما كان الإرشاد الزراعي من أهم أجهزة التغيير الهادفة إلي تنمية وتحديث النشاط الزراعي من خلال برامج إرشادية تستهدف نشر الأفكار الزراعية المستحدثة بين الزراع وحثهم علي تبنيها وما يتطلبه ذلك من تغيرات سلوكية مرغوبة في معارفهم وإتجاهاتهم ومهاراتهم، لذا يسعى القائمون علي العمل الإرشادي الزراعي بالوادي الجديد إلي التوسع في الزراعة التعاقدية من خلال نشر المعارف المتعلقة بها والتي يجب أن يلم بها الزراع إلماماً جيداً وأن يكون إتجاههم نحوها إيجابياً حتي يمكنهم تنفيذها في حقولهم بكفاءة عالية.

ولما كانت الإتجاهات تعد بمثابة قوي هامة في تحديد ما يقوم به الفرد وكيفية هذا الأداء، لذا فمن الضروري

وآخرون، ١٩٩٣: ص ٩٠)، (سويلم، ٢٠١٥، ص: ١٦٠)، (الأشول، ١٩٨٧، ص: ١٧٥-١٧٩)، (السلمي، ١٩٩٣، ص: ١٥٧).

الأسلوب البحثي

يشتمل الأسلوب البحثي على منطقة البحث، وشاملة وعينة البحث، والتعريفات الاجرائية والمعالجة الكمية لمتغيرات البحث، والفروض النظرية، وأداة جمع البيانات، وجمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي.

١- منطقة البحث:

تم إجراء البحث في محافظة الوادي الجديد، حيث تقع في جنوب غرب جمهورية مصر العربية، وتشارك في الحدود الدولية مع ليبيا غرباً والسودان جنوباً أما حدودها الداخلية فهي تشارك مع محافظات المنيا والجيزة ومطروح شمالاً ومحافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان شرقاً. وتبلغ مساحة المحافظة ٤٤٠٠٩٨ كم^٢ تمثل ٤٤% من اجمالي مساحة الجمهورية. ويبلغ عدد السكان ٢٢٥٤١٦ نسمة منهم ٩.٦% في القطاع الريفي و٥٠.٤% في القطاع الحضري والكثافة السكانية ١ فرد لكل ٢/٢ كم^٢ في المساحة الكلية، وفي المساحة المأهولة ١٨٤ نسمة لكل ٢ كم^٢. ويمثل قطاع الزراعة الركيزة الأساسية في البنيان الاقتصادي لمحافظة الوادي الجديد لما له من دور بارز في تحقيق الأمن الغذائي، لذا يستحوذ هذا القطاع على مساحة كبيرة من اهتمامات الدولة لما يذخر به من امكانيات وموارد أرضية ومياه جوفية تتيح زراعة مساحات كبيرة وبخاصة في مناطق التنمية الجديدة في درب الأربعين وشرق العوينات وسهل جنوب باريس حيث تقع ترعة الشيخ زايد، (النوتة المعلوماتية، محافظة الوادي الجديد، ٢٠١٦).

٢- شاملة وعينة البحث:

تم اختيار مركز الخارجة لما يتمتع به من وفرة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل بالقطاع الزراعي حيث بلغ عدد المزارعين الحائزين بمركز الخارجة (٧٠٤٩) مزارع، وتم إجراء البحث على أكبر ثلاث وحدات زراعية من حيث عدد المزارعين وهي:

الإرشادية الزراعية، والمعرفة ببنود الزراعة التعاقدية، والمتغير التابع وهو درجة إتجاههم نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث.

٥- تحديد نسب إسهام كل من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية في تفسير التباين الكلي للتغير في درجة إتجاه الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث.

الإطار النظري:

مفهوم الإتجاه وخصائصه:

تناول العديد من العلماء مفهوم الإتجاه من زوايا مختلفة تبعاً لإختلاف الجوانب الخاصة بطبيعة الإتجاه ودوره وموضوعه، فمنهم من ينظر إلي الإتجاهات علي أنها ميل عاطفي (عمر، ١٩٩٢: ص ٣٠)، أو استجابة تقويمية متعلمة (وينيج، ١٩٧٧: ص ٢٣٥)، أو استعداد ذهني وعصبي (خير الدين، ١٩٧٩: ص ١٢٥)، أو تنظيم للمعتقدات (جيهان رشتي، ١٩٧٨: ٦٢٦)، أو متغير كامن (علام، ٢٠٠٠: ص ٥١٨)، ومن أشهر مفاهيم الإتجاه أنه "ميل عاطفي تنظمه الخبرة للاستجابة إيجابياً أو سلبياً نحو شخص أو شئ أو موقف ما" وهذا ما أكده كل من (راجح، ١٩٧٠: ص ١١٥)، و(جابر، ١٩٧٢: ص ١٤٥)، و(السيد، ١٩٧٩، ص ٢٧٧).

واتفق معظم الباحثين علي أن الإتجاهات مكتسبة ومتعلمة وتتكون تدريجياً خلال فترة زمنية، ومتي تكونت يكون لها صفة الثبات والإستقرار النسبي، ولذلك يعتبر الإتجاه من أشق العمليات التي تواجه القائمين علي برامج التغيير والتنمية (Beisecher, 1992: p21)، ولا يعني ذلك أن إتجاهات الفرد تظل ثابتة طوال حياته بل يعترها بعض التغيير، وقد ينمي الفرد أو يكتسب أو يطور إتجاهات جديدة ليتكيف مع بيئته حيث يسعى ليتوافق سلوكه مع إتجاهاته نحو الموضوعات المختلفة، ويتوقف ذلك علي طبيعة الإتجاه نفسه وعلي عدم قدرة القائم بالتغيير علي الإقناع والتأثير (Myers, 1973: p120) و(Leagans, 1979: p120). ولمزيد من المعلومات حول مكونات الإتجاه وخصائصه راجع كل من (درويش،

١- السن: يقصد به سن المبحوث حتى أقرب سنة ميلادية وقت إجراء البحث وتم قياس هذا المتغير من خلال الرقم الخام لسن الزراع.

٢- الحالة التعليمية: يقصد به حالة المبحوث التعليمية وقت إجراء البحث، من حيث كونه أمياً، (درجة)، حاصل على الابتدائية (درجتان)، الاعدادية (٣ درجات)، دبلوم (٤ درجات)، مؤهل عالي (٥ درجات).

٣- التخصص الدراسي: يقصد به التخصص الدراسي للمبحوث، زراعي (درجتان)، غير زراعي (درجة واحدة).

٤- عدد أفراد الأسرة: يقصد به عدد أفراد أسرة المبحوث المقيمين معه في معيشة واحدة.

٥- حجم الحيازة المزرعية: مساحة الاراضي الزراعية التي يحوزها المبحوث.

الخارجة إنتاج (٢٣٤٠ مزارع)، والمنيرة (٧٦١ مزارع)، وبولاق (٦٧٥ مزارع)، بإجمالي (٣٧٧٦ مزارع)، جدول(١).

وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من واقع كشوف احصائيات قسم الاحصاء بالإدارة الزراعية بمركز الخارجة بلغ عددها ٣٥٠ مبحوثاً تمثل (٩.٣%) من الزراع بأكبر الوحدات الزراعية بمركز الخارجة من حيث عدد الزراع وهي (الخارجة إنتاج، والمنيرة، وبولاق)، طبقاً لمعادلة: (Krejcie & Morgan, 1970, pp 607-610). تم توزيعهم على الوحدات الزراعية الثلاث المختارة بواقع ٢١٧، و٧٠، و٦٣ مبحوثاً على الترتيب من واقع الكشوف الخاصة باحصائيات عدد الزراع الحائزين بقسم الاحصاء بالإدارة الزراعية بمركز الخارجة، جدول(٢).

٣- التعريفات الاجرائية والمعالجة الكمية لمتغيرات البحث: وتتضمن ما يلي:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

جدول ١: عدد الزراع الحائزين في الوحدات الزراعية التابعة للإدارة الزراعية بمركز الخارجة

م	الوحدات الزراعية	عدد الزراع	م	الوحدات الزراعية	عدد الزراع
١-	الخارجة إنتاج	٢٣٤٠	-٧	الخارجة ١، ٢	٤٥٠
٢-	المنيرة	٧٦١	-٨	الجزائر	٣٨٥
٣-	بولاق	٦٧٥	-٩	عارف	٢٤٦
٤-	الشركة	٦٣٨	-١٠	صنعاء	٢٢٣
٥-	بورسعيد	٥٢٦	-١١	فلسطين	١٥٥
٦-	ناصر الثورة	٥١٠	-١٢	الخرطوم	١٤٠
	الإجمالي				٧٠٤٩

قسم الإحصاء - الإدارة الزراعية بمركز الخارجة، ٢٠١٦.

جدول ٢: شاملة وعينة المبحوثين بالوحدات الزراعية المختارة للدراسة بمركز الخارجة

م	الوحدات الزراعية	الشاملة	العينة
		عدد	عدد
		%	%
١-	الخارجة إنتاج	٢٣٤٠	٦٢.٠
٢-	المنيرة	٧٦١	٢٠.١
٣-	بولاق	٦٧٥	١٧.٩
	الإجمالي	٣٧٧٦	١٠٠

٦- عدد سنوات الخبرة الزراعية: عدد السنوات التي قضها المبحوث في العمل بالزراعة.

٧- القيادة داخل المجتمع: رؤية المبحوث لنفسه كملاذ للمزارعين الآخرين لحل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية ومصدر للمعلومات الزراعية، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث بعدد (٦ عبارات)

٨- التجديدية: يقصد به الموقف السلوكي الذي يمكن أن يتخذه المبحوث عند سماعه عن فكرة عصرية زراعية أو مبتكر جديد يتعلق بالزراعة، وتم قياس درجة التجديدية من خلال (٧ عبارات)، متنوعة معبراً عنها

متنوعة معبراً عنها باستجابات (نعم، لحد ما، لا) تم معالجتها بقيم رقمية (٣، ٢، ١) على الترتيب.

بسؤاله عن الفوائد المتوقعة والتي تجعل هناك إقبال على الزراعة التعاقدية، وتم حصر الفوائد التي ذكرها المبحوثين وتكراراتها.

١٣- **المشاكل المتوقعة للزراعة التعاقدية:** تم قياسه بسؤال المبحوث عن لو تم تطبيق الزراعة التعاقدية هل سيكون هناك مشاكل ناتجة عن التطبيق، ثم طلب من المبحوث حصر هذه المشاكل من وجهة نظره، وتم حصر المشاكل التي ذكرها المبحوثين وتكراراتها.

١٤- **معرفة المبحوثين بالبند الخاصة بالزراعة التعاقدية:** يقصد به مدى استجابة المبحوثين لبعض العبارات التي تعكس معرفتهم ببند الزراعة التعاقدية. وتم قياسه من خلال (٣٢) عبارة يدور مضمونها حول فكرة الزراعة التعاقدية، من حيث أولاً: معرفة المزارعين بالإجراءات الشكلية في التعاقد وشكل العقد، (٨) عبارات. ثانياً: معرفة المزارع بالتزاماته في التعاقد، (٧) عبارات. ثالثاً: معرفة المزارعين المبحوثين بالتزامات جهة التعاقد نحوهم، (١٢) عبارة. رابعاً: معرفة المزارعين بالتزامات المشتركة بين جهة التعاقد والمزارع، (٥) عبارات. ولتحديد درجة معرفة المبحوثين ببند الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث فقد طلب منه الإستجابة لها للوقوف على معرفته بها، وذلك على مقياس مكون من ثلاث فئات هي: (يعرف، يعرف لحد ما، لا يعرف)، وتم أعطائه الدرجات (٣، ٢، ١) على الترتيب وفقاً لاستجابته، ثم حصر عدد المبحوثين وحساب نسبتهم المئوية.

ثانياً: المتغير التابع:

درجة اتجاه المبحوث نحو الزراعة التعاقدية: يقصد به مدى استجابة المبحوثين لعدد (٢٢) عبارة تعكس إتجاهاتهم نحو الزراعة التعاقدية. وقد تم استخدام مقياس ليكرت المعدل والذي يتضمن الاستجابة نحو تلك العبارات المكونة للمقياس، وقيست كل عبارة من العبارات بمتدرج لأنماط الإستجابة وهي: (موافق، محايد، غير موافق)، وقد أعطيت هذه الإستجابات درجات تتحصر

باستجابات (موافق، سيان، غير موافق) تم معالجتها بقيم رقمية (٣، ٢، ١).

٩- **القدرة على إدارة الموارد المزرعية:** تطبيق وتنفيذ المبحوث لعدد من التوصيات الزراعية في الإنتاج الزراعي والقدرة على إدارة الموارد الزراعية المتوفرة لديه لتعظيم الاستفادة منها، وتم قياسه من خلال (١٥ عبارة)، متنوعة معبراً عنها باستجابات (نعم، أحياناً، لا) تم معالجتها بقيم رقمية (٣، ٢، ١).

١٠- **التعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية:** يقصد به مدى تعرض المبحوث لمصادر المعلومات التي يستقي منها معلوماته الزراعية، وهو سؤال مركب حيث تم السؤال عن التعرض لمصادر المعلومات الزراعية وكانت الإجابة (يتعرض، لا يتعرض) وفي حالة التعرض يسأل عن مدى الاستفادة من هذه الجهات أو الأفراد (البرامج الزراعية بالإذاعة والتلفزيون، والصحف والمجلات الزراعية، والنشرات الإرشادية، والعاملون بمشروعات التنمية الزراعية، ومراكز البحوث الزراعية، والمهندس الزراعي بالجمعية التعاونية الزراعية، ومهندس الإرشاد الزراعي، وإدارة الإرشاد الزراعي، وتجار الأسمدة والتقاوي والمبيدات، وتجار المحاصيل، والأهل والحيران، والإنترنت) وكانت الإجابة درجة استفادة (كبيرة، متوسطة، ضعيفة، منعدمة)، معبراً عنها بقيمة رقمية (٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب.

١١- **مصدر سماع المبحوث عن نظام الزراعة التعاقدية:** تم قياسه بسؤال المبحوث عما إذا كان قد سمع عن نظام الزراعة التعاقدية أم لا، ثم طلب منه تحديد المصادر التي سمع عن الزراعة التعاقدية من خلالها، وتم حصر التكرارات التي ذكرها المبحوثين عن كل المصادر وتم ترتيبها تنازلياً وفقاً لذلك.

١٢- **الإقبال على الزراعة والفوائد المتوقعة منها:** تم قياسه بسؤال المبحوث هل سيكون هناك إقبال على الزراعة التعاقدية عند التطبيق (نعم) أم (لا)، (٢، ١) على الترتيب. ثم طلب من المبحوث الذي أجاب بنعم

معرفة الزراع ببندود الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث، وقد طُلب من كل مبحوث الإستجابة لها للوقوف علي معرفته ببندود الزراعة التعاقدية، من حيث أولًا: معرفة المزارعين بالإجراءات الشكلية في التعاقد وشكل العقد، (٨) عبارات. ثانيًا: معرفة المزارع بالتزاماته في التعاقد، (٧) عبارات. ثالثًا: معرفة المزارعين المبحوثين بالتزامات جهة التعاقد نحوهم، (١٢) عبارة. رابعًا: معرفة المزارعين بالتزامات المشتركة بين جهة التعاقد والمزارع، (٥) عبارات. وقد طُلب منه الاستجابة علي هذه العبارات وذلك علي مقياس مكون من ثلاث فئات هي: (يعرف، يعرف لحد ما، لا يعرف).

وتناول الجزء الثالث من الإستبيان رأي المبحوثين في الفوائد التي يمكن الحصول عليها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث، والمشاكل المتوقع حدوثها.

وتناول الجزء الرابع والأخير من استمارة الإستبيان مقياس إتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث، حيث تم إعداد ثلاثون عبارة متنوعة بين الإيجابية والسلبية، روعي في صياغتها أن تكون ملائمة من حيث بنائها اللغوي وقدرتها علي قياس الإتجاه المفترض قياسه، وقد تم عرض تلك العبارات علي عشرة محكمين من أساتذة الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي بكليات الزراعة بالجامعات ومراكز البحوث الزراعية كل علي حده، وطلب من كل محكم أن يوضح رأيه في كل عبارة منها من حيث (صلاحيتها تمامًا، أو صلاحيتها نوعًا ما، أو عدم صلاحيتها) لقياس الإتجاه نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث وأعطيت القيم (٣، ٢، و ١) علي الترتيب، ثم تم قسمة مجموع كل عبارة وفقًا لأراء جميع المحكمين علي الحد الأقصى لدرجات المحكمين لكل عبارة علي حده وهو ٩٠ درجة، وذلك لإيجاد النسبة المئوية لصلاحية العبارة، ووفقًا لهذا التحكيم تم إستبعاد خمسة عبارات لحصول هذه العبارات علي أقل من ٧٥% من موافقة المحكمين، وانتهت الصورة الأولية لتلك العبارات إلي خمسة وعشرين عبارة، منها ثلاثة عشر عبارة إيجابية، وإثنى عشر عبارة سلبية، تم إستبقائها نظرًا

بين (٣-١) بالترتيب في حالة العبارات الإيجابية، (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٩، ١٣، ١٤، ١٦، ٢٢) وأعطيت هذه الاستجابات درجات تنحصر بين (١-٣) بالترتيب في حالة العبارات السلبية، (٦، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١)، ثم حسبت درجة إتجاه المبحوث نحو الزراعة التعاقدية من خلال حساب مجموع درجاته في عبارات المقياس.

٤- الفروض البحثية:

لتحقيق هدفى البحث الرابع والخامس تم صياغة الفرضين البحثيين التاليين:-

١- توجد علاقة معنوية بين درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: السن، والحالة التعليمية، والتخصص الدراسي، وعدد أفراد الاسرة، وحجم الحياة المزرعية، وعدد سنوات الخبرة الزراعية، والقيادية داخل المجتمع، والتجديدية، والقدرة على إدارة الموارد المزرعية، والتعرض لمصادر المعلومات الزراعية، والمعرفة ببندود الزراعة التعاقدية.

٢- تسهم كل من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية في تفسير التباين الكلى للتغير في درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث.

٥- أداة جمع البيانات

تم إعداد إستمارة إستبيان كأداة لجمع البيانات البحثية من المبحوثين، وقد إشمطت إستمارة الإستبيان علي أربعة أجزاء، تناول الجزء الأول منها الخصائص الشخصية والمزرعية للمبحوثين من زراع مركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد اشتملت علي: السن، والحالة التعليمية، والتخصص الدراسي، وعدد أفراد الاسرة، وحجم الحياة المزرعية، وعدد سنوات الخبرة الزراعية، والقيادية داخل المجتمع، والتجديدية، وإدارة الموارد المزرعية، والتعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية.

وتضمن الجزء الثاني من الإستمارة عدد (٣٢) عبارة يدور مضمونها حول فكرة الزراعة التعاقدية، لتحديد

٢٠١٦، وتبين من نتيجته إنها تحتاج لبعض التعديلات التي تم إجرائها، وأصبحت الإستمارة بعد ذلك صالحة لجمع البيانات التي تحقق أهداف البحث.

٦- جمع البيانات:

جمعت البيانات النهائية لهذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين بواسطة إستمارة إستبيان خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٦، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم تفرغها وجدولتها.

٧- أدوات التحليل الإحصائي:

أُستخدم في تحليل بيانات هذا البحث معادلة كرونباخ Cronbach للتوصل إلى الدلالة الخاصة بثبات العبارات المستخدمة في قياس الإتجاه، والجذر التربيعي لمعامل الثبات لتحديد قيمة معامل الصدق الذاتي، ومعامل الإرتباط البسيط لبيرسون لإختبار العلاقة بين درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث (كمتغير تابع) وبين متغيراتهم المستقلة المدروسة، ونموذج التحليل الإرتباطي والإنداري المتعدد المتدرج الصاعد Step-wise لتحديد نسب مساهمة كل من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية في تفسير التباين الكلي للتغير في درجة إتجاه الزراع نحو الزراعة التعاقدية، بالإضافة إلى الحصر العددي والعرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، لعرض بعض النتائج التي تم التحصل عليها، وذلك بإستخدام الحاسب الآلي لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS.

النتائج ومناقشتها

أولاً: وصف عينة البحث: أظهرت النتائج بالجدول (٣) والخاص بوصف الخصائص المدروسة للمبحوثين:
١- السن: تبين أن ٥٣.٤% يقعون في المرحلة العمرية ٤٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، (مرحلة وسط العمر) و ٢٢.٣% منهم يقعون في المرحلة العمرية أقل من ٤٠ سنة، (مرحلة الرشد المبكر) و ٢٤.٣%

لملائمتها من حيث بنائها اللغوي وصلاحتها لقياس ما وضعت لقياسه وفقاً لما أقره المحكمون.

وبحساب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للعبارات في صورتها الأولية، تم إستبعاد ثلاثة عبارات نظراً لأن معاملات إرتباطها كانت غير معنوية علي مستوي ٠.٠٥ مع الدرجة الكلية لتلك العبارات، وعليه انتهت الصورة التجريبية للعبارات المستخدمة في قياس الإتجاه إلي اثنين وعشرين عبارة، منها أحد عشر عبارة إيجابية، وأحد عشر عبارة سلبية، تم إستبقائها نظراً لملائمتها من حيث بنائها اللغوي وصلاحتها لقياس ما وضعت لقياسه وتتمتع جميعها بمعاملات ارتباط ذات دلالة معنوية مع الدرجة الكلية لها.

وللتوصل إلى الدلالة الخاصة بثبات تلك العبارات المستخدمة في قياس الإتجاه في صورتها النهائية، تم إستخدام معادلة كرونباخ Cronbach والتي يطلق عليها معامل ألفا Alpha، حيث بلغت قيمته ٠.٧٨١ ويعتبر ذلك دليلاً علي ثباتها، وبحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات تم تحديد قيمة معامل الصدق الذاتي، حيث وجد أنه يساوي ٠.٨٨٤ وهذا يعتبر معامل صدق مرتفع لتلك العبارات المستخدمة في قياس الإتجاه، أي تتمتع بالشروط الواجب توافرها في أداة القياس المناسبة والموثوقة. وقيست كل عبارة من العبارات بمتدرج لأنماط الإستجابة وهي: موافق، محايد، غير موافق، وقد أعطيت هذه الإستجابات درجات تتحصر بين ٣-١ في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية. وقد بلغ الحد الأقصى لدرجات العبارات (٦٦) درجة، والحد الأدنى (٢٢) درجة، وجمع الدرجات التي حصل عليها المبحوث من تلك العبارات الاثنى عشر وعشرون المكونة للمقياس أمكن الحصول علي درجة تعبر عن درجة إتجاه المبحوث نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث. وقد تم تطبيق الصورة الأولية لتلك العبارات علي ٢٥ مزارعاً بقرية الخارجة إنتاج بمركز الخارجة وذلك بالمقابلة الشخصية مع المزارعين خلال شهر أغسطس

القيادية داخل المجتمع بينما ٢٠.٠% منهم يقعون في فئة درجة القيادة المرتفعة داخل المجتمع وهو مؤشر جيد لإمكانية تطبيق الزراعة التعاقدية على المحاصيل المختلفة بمنطقة البحث.

٨- **التجديدية:** أتضح أن ٥٣.٤% من المبحوثين يقعون في فئة مرتفع درجة التجديدية وهو مؤشر جيد عن وجود استعداد لدى المزارعين المبحوثين للأفكار الجديدة والاساليب الزراعية الحديثة وما يتبعه من إمكانية تطبيق الزراعة التعاقدية على نطاق واسع.

٩- **القدرة على إدارة الموارد المزرعية:** تبين أن ٧٧.٨% من المبحوثين يقعون في فئتي منخفض ومتوسط القدرة على إدارة الموارد المزرعية وهو ما يؤكد على ضرورة وجود نوع من أنواع تنظيم العمل الزراعي والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة ووجود الزراعة التعاقدية لبعض المحاصيل الرئيسية بالمنطقة وما يتيح ذلك من الإشراف الفني والتوفير للمستلزمات الزراعية والتخطيط المسبق للزراعات الحقلية قد يمكن المبحوثين من رفع مستوى إدارة الموارد المزرعية وبالتبعية زيادة المردود الاقتصادي للمبحوثين.

١٠- **التعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية:** أتضح أن ٣٥.٦% من المبحوثين كانت درجة تعرضهم لمصادر المعلومات الزراعية منخفضة، بينما ٣٧.٨%، ٢٦.٦% من المبحوثين كانت درجة تعرضهم لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية متوسطة ومرتفعة على الترتيب.

ترتيب مصادر المعلومات وفقاً لأهميتها من وجهة نظر الزراع:

أوضحت النتائج الواردة بالجدول (٤) أن المزارعين المبحوثين غلبت عليهم تركيبة أنفسهم كمصدر للمعلومات الزراعية حيث أوضحوا ان الخبرة الذاتية هي مصدرهم الرئيسي لمعلوماتهم الزراعية بمتوسط قدره ٣.٩٧ وكان ترتيب مصادر المعلومات الأخرى وفقاً لأهميتها من وجهة نظر الزراع المبحوثين كالتالي: الأهل والجيران في

في المرحلة العمرية ٦٠ سنة فأكثر (مرحلة الشيخوخة).

٢- **الحالة التعليمية:** إتضح أن ٤٨.٩% حاصلون على مؤهل متوسط، ٢.٣% حاصلون على مؤهل عالي، وتشير هذه النتائج الى ارتفاع نسبة التعليم، لدى المبحوثين وبالتالي تقبلهم للأفكار الزراعية الجديدة ومنها الزراعة التعاقدية.

٣- **التخصص الدراسي:** تبين أن ٢٨.٩% من المبحوثين تخصصهم الدراسي في مجال الزراعة، بينما ٤٨.٨%، ٢٢.٣% من المبحوثين بدون تخصص أو تخصص في مجال آخر غير الزراعة على الترتيب مما يساهم بدور مرتفع في المشاركة في الانشطة الزراعية والتنمية.

٤- **عدد أفراد الأسرة:** تشير النتائج أن ١٥.٦% من المبحوثين عدد أفراد الأسرة لديهم اقل من ٥ أفراد، وأن ٧٥.٥% من المبحوثين لديهم (٥ إلى ٧ أفراد)، وأن ٨.٩% من المبحوثين بلغ عدد أفراد أسرهم (٨ افراد فأكثر)، وتشير هذه النتائج الى ارتفاع قوة العمل المزرعي.

٥- **حجم الحيازة المزرعية :** إتضح أن ٨.٩% من المبحوثين تتحصر حيازتهم المزرعية ما بين (١- ٥ أفدنة)، وأن ٥١.١% منهم لديهم حيازة من (٥ إلى ٩ أفدنة)، وأن ٤٠% منهم لديهم (١٠ أفدنة فأكثر)، وتشير هذه النتائج الى ارتفاع حجم الحيازة الزراعية لدى المبحوثين وربما يرجع السبب في ذلك لانها من المصادر الرئيسية لدخل الزراع بمنطقة الدراسة، مما قد يدفعهم إلى تطبيق الزراعة التعاقدية لضمان تسويق ما يزرعونه.

٦- **عدد سنوات الخبرة الزراعية:** اتضح أن ٨٤.٤% من المبحوثين لديهم خبرة بالعمل الزراعي ٢٠ سنة فأكثر وتشير هذه النتائج الى الارتفاع النسبي للخبرة في العمل الزراعي.

٧- **القيادية داخل المجتمع:** تبين أن ٨٠% من المبحوثين يقعون في فئتي منخفض ومتوسط درجة

المرتبة الأولى بدرجة متوسطة قدرها ٣.٩٧، وجاء في الترتيب الثاني مراكز البحوث بمتوسط ٢.٩١، ومهندس الجمعية التعاونية الزراعية بمتوسط ٢.٤٢ ومعها في نفس الدرجة البرامج التلفزيونية الزراعية،

جدول ٣: توصيف الخصائص المدروسة للمبوحين بمنطقة البحث

المتغير	ن=٣٥٠	%	المتغير	ن=٣٥٠	%
١- السن			٢- الحالة التعليمية		
أقل من ٤٠ سنة	٧٨	٢٢.٣	أمي	١٥	٤.٣
(٤٠ - ٥٠) سنة	١١٧	٣٣.٤	الابتدائية	٢٤	٦.٧
(٥٠ - ٦٠) سنة	٧٠	٢٠.٠	الاعدادية	١٣٢	٣٧.٨
(٦٠ - ٧٠) سنة	٧٦	٢١.٧	دبلوم متوسط	١٧١	٤٨.٩
٧٠ سنة فأكثر	٩	٢.٦	جامعي	٨	٢.٣
٣- التخصص الدراسي			٤- عدد افراد الاسرة		
بدون	١٧١	٤٨.٨	أقل من ٥ أفراد	٥٥	١٥.٦
تخصص زراعي	١٠١	٢٨.٩	٥ إلى ٧ أفراد	٢٦٤	٧٥.٥
تخصص غير زراعي	٧٨	٢٢.٣	٨ أفراد فأكثر	٣١	٨.٩
٥- حجم الحيازة المزرعية			٦- عدد سنوات الخبرة الزراعية		
أقل من ٥ أفدنة	٣١	٨.٩	أقل من ٢٠ سنة	٥٥	١٥.٦
٥-١٠ افدان	١٧٩	٥١.١	٢٠ - ٤٠	١٧١	٤٨.٩
١٠ فدان فأكثر	١٤٠	٤٠	٤٠ سنة فأكثر	١٢٤	٣٥.٥
٧- القيادية			٨- التجديدية		
ضعيف (أقل من ١٠ درجات)	١٢٤	٣٥.٦	ضعيف (أقل من ١٥ درجة)	٨٥	٢٤.٢
متوسط (١٠-١٤ درجة)	١٥٦	٤٤.٤	متوسط (١٥-١٩ درجة)	٧٨	٢٢.٢
مرتفع (١٤ درجة فأكثر)	٧٠	٢٠.٠	مرتفع (١٩ درجة فأكثر)	١٨٧	٥٣.٤
٩- القدرة على إدارة الموارد الزراعية			١٠- التعرض لمصادر المعلومات الزراعية		
منخفض (أقل من ٣١ درجة)	١٧٩	٥١.١	منخفض (أقل من ٢٩ درجة)	١٢٥	٣٥.٦
متوسط (٣١-٣٨ درجة)	٩٣	٢٦.٧	متوسط (٢٩-٣٦ درجة)	١٣٢	٣٧.٨
مرتفع (٣٨ درجة فأكثر)	٧٨	٢٢.٢	مرتفع (٣٦-٤٤ درجة)	٩٣	٢٦.٦

جدول ٤: ترتيب مصادر المعلومات الزراعية وفقاً لدرجة استفادة المبوحين منها

مصادر المعلومات	درجة الاستفادة				الدرجة المتوسطة
	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة	
عدد	%	عدد	%	عدد	%
الخبرة الذاتية	٣٤٣	٩٧.٨	٧	٢.٢	٣.٩٧
الاهل والجيران	٢١٠	٦٠.٠	١٣٢	٣٧.٨	٣.٥٧
مراكز البحوث	٧٠	٢٠.٠	١٩٤	٥٥.٦	٢.٩١
مهندس الجمعية الزراعية	٦٢	١٧.٨	١٠٨	٣١.١	٢.٤٢
برامج تلفزيونية زراعية	٥٤	١٥.٦	١١٦	٣٣.٣	٢.٤٢
تجار الأسمدة والتقاوي	٦٢	١٧.٨	٧٧	٢٢.٢	٢.٢٦
المرشد الزراعي	٤٦	١٣.٣	٧٠	٢٠.٠	٢.٢٢
قسم الإرشاد الزراعي	٣١	٨.٩	١٠٨	٣١.١	٢.١١
النشرات الإرشادية	١٥	٤.٤	١٣٢	٣٧.٨	٢.٠٦
العاملون بمشروعات التنمية	٧	٢.٢	١١٦	٣٣.٣	١.٩٧
صحف ومجلات زراعية	٣١	٨.٩	٦٢	١٧.٨	١.٨٨
تجار المحاصيل	٣١	٨.٩	٥٤	١٥.٦	١.٨٦
الإنترنت	٠	٠	٨	٢.٣	١.٣١

شبكة المعلومات الدولية كمصدر من مصادر المعلومات الزراعية لدى المزارعين وهو ما يؤكد على أهمية تلك الشبكة في تداول المعلومات وإعطائها الأهتمام المناسب من جانب المخططين لبرامج التنمية الزراعية.

١١- مصدر السماع عن الزراعة التعاقدية:

أوضحت النتائج في الجدول (٥)، تنوع مصادر السماع عن الزراعة التعاقدية لدى المبحوثين حيث أن ٤٢.٢% من المبحوثين كان مصدر سماعهم عن الزراعة التعاقدية من خلال مندوبو شركات التصدير مثل الشركة العامة لتجفيف البصل وشركة إنتاج المشروبات (البيرة) ثم تليها وزارة الزراعة ممثلة في المهندسين الزراعيين بالجمعية المركزية وخبراء إنتاج النقاوي بالإدارة العامة لإنتاج النقاوي كمصدر بنسبة ٢٤.٥%، وقد مثلت المصادر الأخرى ١١.٩% وهي الأهل والجيران والتليفزيون والمهندسين الزراعيين الذين يعملون بصور حرة. هذا وقد وجد أن ٢٢.٢% من المزارعين المبحوثين لم يستطع تحديد مصدر السماع عن الزراعة التعاقدية وذلك لمرور فترة طويلة على سماعهم عنها.

وجاء في الترتيب السادس تجار النقاوي كمصدر للحصول على المعلومات الإرشادية الزراعية بدرجة متوسطة قدرها ٢٠.٢٦، واحتل المرشد الزراعي وقسم الإرشاد الزراعي بالإدارة الزراعية المركز السابع والثامن على الترتيب بدرجة متوسطة ٢٠.٢٢، ٢٠.١١ على الترتيب، بينما مثلت النشرات الإرشادية والصحف والمجلات الزراعية مصدرًا متأخرًا في الحصول على المعلومات الزراعية بمتوسط ٢٠.٠٦، ١٠.٨٨، بينما جاء التتمويون في المركز الحادي عشر بدرجة متوسطة ١٠.٩ وشكل تجار المحاصيل وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) المصدر الثاني عشر و الثالث عشر على الترتيب في الأهمية كمصدر للمعلومات الزراعية بمنطقة الدراسة بمتوسط ١٠.٨٦، ١٠.٣١ على الترتيب.

ومن خلال العرض السابق نستخلص أن أهم مصادر المعلومات للمزارعين المبحوثين هي الأهل والجيران، ومراكز البحوث، ومهندس الجمعية التعاونية الزراعية، والبرامج التليفزيونية الخاصة بالزراعة، حيث كانت هذه المصدر هو الأكثر شيوعًا وانتشارًا بين المبحوثين في الحصول على معلوماتهم، وربما يرجع السبب في ذلك إلى زيادة الخدمات والامكانات التي تقدمها مراكز البحوث التابعة لوزارة الزراعة (مركز بحوث الصحراء، مركز البحوث الزراعية) في السنوات الأخيرة، وبدأت ظهور

جدول ٥: توزيع الزراع وفقًا لمصدر سماعهم عن الزراعة التعاقدية

مصدر السماع	التكرار	%
شركات التصدير:	١١٧	٣٣.٣
الشركة العامة لتجفيف البصل		
شركة إنتاج البيرة	٣١	٨.٩
وزارة الزراعة:	٥٥	١٥.٦
الجمعية المركزية		
الإدارة العامة لإنتاج النقاوي	٣١	٨.٩
مصادر أخرى:	٢٥	٧.٥
الأهل والجيران		
التليفزيون	٨	٢.٢
المهندسون الزراعيون	٨	٢.٢

١٢- مدى الإقبال على الزراعة التعاقدية والفوائد المتوقعة من وجهة نظر المبحوثين:

بالجدول (٧)، أن ٢٢.٢% من المزارعين المبحوثين لم يذكروا فائدة واحدة للزراعة التعاقدية وذلك لعدم قناعتهم بقبول الفكرة أساسًا بينما استطاع ٤.٦% من المزارعين نكر (فائدة واحدة)، ٢٤.٦% ذكروا (فائدتين)، ٢٦.٤% ذكروا (ثلاثة

أوضح من النتائج بالجدول (٦)، أن هناك ١٠.٩% من المبحوثين يرون أن الزراعة التعاقدية في حالة تنفيذها لن تجد القبول لدى المزارعين بمنطقة البحث، بينما ٨٩.١% منهم يرون أن الزراعة التعاقدية في حالة تطبيقها ستجد الكثير من القبول لدى المزارعين بمنطقة البحث. وأظهرت النتائج

بسهولة آخر الموسم (٥٧.٨%)، عدم التأخير في استلام المستحقات المالية بعكس التجار (٥١.١%)، ضمان الاسعار الجيدة مقابل المحصول (٤٢.٢%)، الاتفاق في ظل التعاقد افضل من الاتفاق بالكلام مع التجار (٤٠.٠%)، مساعدة صغار المزارعين في الحصول على مستلزمات الإنتاج بصورة أجله (٣٣.٣%).

فوائد، ١٥.٤% ذكروا (أربعة فوائد)، ٤.٦% ذكروا (خمسة فوائد)، ٢.٢% ذكروا (سنة فوائد).

هذا ويتوقع المبحوثون عدد من الفوائد المتوقعة نتيجة تطبيق الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث، جدول (٧)، وهي كالتالي حسب تكرار ذكرها: الحصول على الخدمات الإرشادية واكتساب الخبرات (٦٤.٤%)، تسويق المحصول

جدول ٦: توزيع المبحوثين وفقاً لتوقعهم للفوائد المتوقعة من الزراعة التعاقدية

عدد الفوائد المذكورة	التكرار	%	عدد الفوائد المذكورة	التكرار	%
بدون فائدة	٧٨	٢٢.٢	أربعة فوائد	٥٤	١٥.٤
فائدة واحدة	١٦	٤.٦	خمسة فوائد	١٦	٤.٦
فائدتين	٨٦	٢٤.٦	سنة فوائد	٨	٢.٢
ثلاثة فوائد	٩٢	٢٦.٤	الاجمالي	٣٥٠	١٠٠

جدول ٧: توزيع المبحوثين وفقاً لوجهة نظرهم في فوائد الزراعة التعاقدية

م	الفائدة المتوقعة	التكرار	%
١-	الالتزام بالعقد وتعلم النظام.	٣٩	١١.١
٢-	تسويق المحصول بسهولة آخر الموسم.	٢٠٢	٥٧.٨
٣-	منع الاحتكار وتحكم التجار في الأسعار وميعاد التسويق.	١٢٤	٤٨.٩
٤-	تفادي المغامرات التسويقية وتذبذب الاسعار في السوق.	٣٩	١١.١
٥-	الاتفاق في ظل التعاقد افضل من الاتفاق بالكلام مع التجار.	١٤٠	٤٠.٠
٦-	الموظف يعطيك حقه ويعطيك درجتك بدون التحيز.	٨	٢.٢
٧-	عدم التأخر في استلام المستحقات المالية بعكس التجار.	١٧٩	٥١.١
٨-	الحصول على الخدمات الإرشادية واكتساب الخبرات.	٢٢٦	٦٤.٤
٩-	تعاقد المزارع مع الحكومة أفضل لأنه في حالة ارتفاع الاسعار فإنها تأخذ بالسعر الاعلى وفي حالة انخفاض السعر تأخذ بالسعر المتعاقد عليه.	٨	٢.٢
١٠-	ميزات التعاقد هو الاتفاق على وجود حوافز للجودة في الإنتاج بعكس التاجر الذي يأخذ المميزات في الإنتاج لنفسه.	٨	٢.٢
١١-	ضمان الاسعار الجيدة مقابل المحصول.	١٤٨	٤٢.٢
١٢-	الحصول على الثمن فور التسليم.	٨	٢.٢
١٣-	مساعدة المزارعين في الحصول على مستلزمات الإنتاج بصورة أجله.	١١٧	٣٣.٣
١٤-	مساعدة المزارعين في إنتاج محصول جيد.	٥٤	١٥.٦

١٣- رأي المبحوثين في المشاكل المتوقعة من تطبيق

الزراعات التعاقدية:

يتضح من النتائج بالجدول (٨)، أن المبحوثين بمنطقة البحث يتوقعون عدد من المشكلات حسب خبرتهم السابقة في الزراعة التعاقدية نتيجة التطبيق وقد أمكن ترتيبها تصاعدياً كالتالي حسب تكرار ذكرها وهي: عدم التزام الجهات المتعاقدة ببند التعاقد (إمكانية إخلال جهة التعاقد بأحد الشروط المتعاقد عليها سواء مستلزمات الإنتاج أو المتابعة الفنية أو أشياء أخرى) (١٧.٨%)، ووجود مندوب من الجهة (المصنع أو الشركة) للاستلام من المزارع والتوريد للجهة يؤدي لوجود وسيط يقلل من ربح المزارع (١٣.٣%)، والمبالغة في مميزات التعاقد قبل

إبرام العقد (١١.١%)، وعدم وجود جهة قوية تمثل المزارعين في التعاقد لتنفيذه (١١.١%)، وضعف الإنتاجية في الأرض تقلل من فرص نجاح الزراعة التعاقدية (٦.٧%)، ووجود مشرف قد يتسبب في عدم عدالة توزيع الخدمات بين المزارعين (٦.٧%)، والاتفاق في أول التعاقد على السعر للبيع حيث لا يراعي الارتفاع أحياناً في الأسعار (٢.٢%)، ووجود بعض الاشتراطات في التعاقد والتي تكون مجحفة بحق المزارع (٢.٢%)، وضعف الاشراف على المحصول والمتابعة خلال الموسم (٢.٢%).

١٤- أهم المحاصيل التي يرغب المبحوثون في التعاقد عليها:

١٠.٩% من المبحوثين بالزراعة التعاقدية ولم يبدي رأي في أي المحاصيل يمكن أن تكون تعاقدية.

وقد يعزى هذا الرأي والترتيب إلى سابق خبرات المبحوثين في التعاقد على محصول القمح وكذلك توريدهم المحصول للقطاع الحكومي حتى تاريخه، أما محصول البصل فقد كان هناك في فترة الثمانينات تعاقد مع شركة تجفيف البصل على زراعته بغرض التصدير، ويأتي الموروث الثقافي هو العامل المحدد للتعاقد على محصول الفول حيث لدى المبحوثون قناعة بتفوقهم على غيرهم من المزارعين في زراعة الفول

يعتبر إنتاج التمور من أهم الموارد الاقتصادية الزراعية للمزارعين بالوادي الجديد، ويعتمد عليها المزارع كمصدر أساسي للدخل ورأس ماله المزرعي في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لباقي الحاصلات الزراعية وأن محصول التمور له مقام خاص في إنتاجه وتسويقه، هذا وقد أضح من النتائج البحثية بجدول (٦)، أن أهم المحاصيل الحقلية التي يرغب المبحوثون في التعاقد عليها هي: القمح بنسبة ٣١.١%، ثم البصل ٢٢.٢%، ثم الفول ١٥.٦%، ثم الشعير ١١.١%، ثم الطماطم ٨.٩%. بينما لم يقلل

جدول ٨: المشاكل التي يمكن أن تترتب على الزراعة التعاقدية من وجهة نظر المبحوثين

م	المشاكل المتوقعة	التكرار %
١-	عدم التزام الجهات المتعاقدة ببنود التعاقد.	٦٢ ١٧.٨
٢-	وجود مندوب من الجهة (المصنع أو الشركة) للاستلام من المزارع والتوريد للجهة يؤدي لوجود وسيط يقلل من ربح المزارع.	٤٧ ١٣.٣
٣-	المبالغة في مميزات التعاقد قبل إبرام العقد.	٣٨ ١١.١
٤-	عدم وجود جهة قوية تمثل المزارعين في التعاقد لتنفيذه.	٣٨ ١١.١
٥-	ضعف الإنتاجية في الأرض تقلل من فرص نجاح الزراعة التعاقدية.	٢٣ ٦.٧
٦-	وجود مشرف قد يتسبب في عدم عدالة توزيع الخدمات بين المزارعين.	٢٣ ٦.٧
٧-	الاتفاق في أول التعاقد على سعر البيع لا يراعي الارتفاع في الأسعار.	٨ ٢.٢
٨-	وجود بعض الاشتراطات في التعاقد والتي تكون مجحفة بحق المزارع.	٨ ٢.٢
٩-	ضعف الاشراف على المحصول والمتابعة خلال الموسم.	٨ ٢.٢

جدول ٩: توزيع المبحوثين وفقاً لأهم المحاصيل التي يرغب المزارعون في التعاقد عليها

م	المحصول	التكرار %	م	المحصول	التكرار %
١-	القمح	١٠.٩	٣١.١	٤-	الشعير
٢-	البصل	٧٨	٢٢.٢	٥-	الطماطم
٣-	الفول	٥٤	١٥.٦		لم يحدد محصول
					٣٥٠ ١٠٠

وذلك جودة الفول المنتج من اراضي الوادي الجديد، أما محصولي الشعير والطماطم فقد سبق لشركات المشروبات والاغذية الدخول في مجال التعاقد بالوادي الجديد، هذا بالإضافة إلى رغبة كل المزارعين في تسويق المحصول الاساسي في المنطقة وهو محصول التمور وفقاً لنظام خاص بتسويقه.

وختصت بسبعة اسئلة، بنود التزامات جهة التعاقد نحو المزارع واختصت باثني عشر سؤالاً، بنود التزامات مشتركة بين جهة التعاقد والمزارع واختصت بخمسة اسئلة، وقد أمكن قياس هذا المستوى بإعطاء قيم رقمية لإجابات المبحوثين على تلك الأسئلة.

وقد أظهرت النتائج في الجدول (١٠) أن المدى النظري للمستوى المعرفي للمبحوثين تراوح بين (٣٢-٩٦) درجة، بمتوسط حسابي ٦٢ درجة وانحراف معياري ٢٠.١٩ درجة، وتصنيف المبحوثين وفقاً للقيم الرقمية المعبرة عن مستوياتهم المعرفية إلى ثلاث فئات، حيث تبين أن ١٣.٣% من المبحوثين ذوي مستوى معرفي

ثانياً: معارف المبحوثين ببنود الزراعة التعاقدية:

لتحديد معارف المبحوثين ببنود الزراعة التعاقدية تم حصر إجاباتهم على أثنين وثلاثون (٣٢) سؤالاً تدور حول أربعة محاور متكاملة تشكل بنود الزراعة التعاقدية هي: البنود إجراءات شكلية في التعاقد وشكل العقد واختصت بثمانية اسئلة، بنود التزامات المزارع في التعاقد

المبوحثين بكيفية استخدام الفكرة والأسلوب الجديد في الإنتاج، وتزداد أهمية تلك النوعية من المعرفة في المرحلة التالية وهي التجريب للفكرة والأسلوب الجديد، وفي مرحلة اتخاذ القرار بتبني الفكرة، ومعرفة الأسس النظرية التي يستند عليها.

هذا ويمكن استعراض معارف المبحوثين المتعلقة بالمحاور الأربعة المتكاملة التي تشكل بنود الزراعة التعاقدية وهي: البنود إجراءات شكلية في التعاقد وشكل العقد، وبنود التزامات المزارع في التعاقد، وبنود التزامات جهة التعاقد نحو المزارع، وبنود التزامات مشتركة بين جهة التعاقد والمزارع، والموضحة بالجدول (١١)، وذلك على النحو التالي:

عن مستوياتهم المعرفية بينود الإجراءات الشكلية في التعاقد وشكل العقد إلى ثلاث فئات، حيث تبين أن ١٣.٣% من المبحوثين ذوي مستوى معرفي منخفض، بينما ذوي المستوى المعرفي المتوسط ٥١.١%، والمرتفع ٣٥.٦%.

منخفض، بينما بلغت نسبة المبحوثين ذوي المستوى المعرفي المتوسط ٥١.١%، والمرتفع ٣٥.٦%. تشير النتائج في الجدول (١٠)، إلى ارتفاع المستوى المعرفي للمبحوثين عامة بينود الزراعة التعاقدية حيث يُعزى تلك النتيجة إلى اسباب تتعلق بسابق تنفيذ بعض التعاقدات على محاصيل الفاكهة (البلح) وبعض المحاصيل الحقلية مثل الفول والقمح والشعير والبطيخ والطماطم، وهذا يحفز العمل في الزراعات التعاقدية في منطقة البحث. وهذا مؤشر إلى أن هناك الكثير من العمل الإرشادي حيث أن معظم قرارات القبول للأفكار الجديدة تمهيداً لتبنيها تبدأ بوظيفة المعرفة وزيادة المستوى المعرفي لدى المسترشدين، إلا أن هذه الوظيفة تمتد خلال مراحل عملية اتخاذ القرار بسبب سعي الفرد للحصول على مزيد من المعارف والفهم للفكرة الجديد، مما يؤكد في تلك المرحلة على التركيز على التدريب الإرشادي على الزراعات التعاقدية لزيادة المستوى المعرفي للمزارعين

جدول ١٠: توزيع المبحوثين وفقاً لمعارفهم بينود الزراعة التعاقدية

مستوى المعارف الإجمالية الخاصة بينود الزراعة التعاقدية	التكرار	%
منخفض (أقل من ٥٤ درجة)	٤٧	١٣.٣
متوسط (٥٤ - ٧٥ درجة)	١٧٩	٥١.١
مرتفع (٧٥ درجة فأكثر)	١٢٤	٣٥.٦
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

جدول ١١: توزيع المبحوثين وفقاً لمعارفهم المتعلقة بمحاور بنود الزراعة التعاقدية

محاور بنود الزراعة التعاقدية	منخفض		متوسط		مرتفع		الإجمالي
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
١- إجراءات وشكل العقد	٤٧	١٣.٣	١٧٩	٥١.١	١٢٤	٣٥.٦	٣٥٠
٢- التزامات المزارع	٢١٨	٦٢.٢	٢٣	٦.٧	١٠٩	٣١.١	٣٥٠
٣- التزامات جهة التعاقد	٤٧	١٣.٣	١٧٩	٥١.١	١٢٤	٣٥.٦	٣٥٠
٤- التزامات مشتركة	٣٩	١١.١	٢٣	٦.٧	٢٨٨	٢٨.٢	٣٥٠

معارف المبحوثين بينود التزامات المزارع في التعاقد: بتصنيف المبحوثين وفقاً للقيم الرقمية المعبرة عن بينود التزامات المزارع في التعاقد إلى ثلاث فئات، تبين أن ١٣.٣% من المبحوثين ذوي مستوى معرفي منخفض، وبلغت نسبة المبحوثين ذوي المستوى المعرفي المتوسط ٥١.١%، والمرتفع ٣٥.٦%.

معارف المبحوثين بينود التزامات المزارع في التعاقد: بتصنيف المبحوثين وفقاً للقيم الرقمية المعبرة عن معارفهم بينود التزامات المزارع في التعاقد إلى ثلاث فئات، حيث تبين أن ٦٢.٢% من المبحوثين ذوي مستوى معرفي منخفض، بينما بلغ ذوي المستوى المعرفي المتوسط ٦.٧%، والمرتفع ٣١.٣%.

(٢٢-٦٦) درجة، بمتوسط حسابي (٤٨ درجة)، وانحراف معياري (٨.٤٩ درجة)، وتم تصنيف المبحوثين وفقاً لهذا المدى إلى ثلاث فئات، حيث تبين أن ٤٦.٧% من المبحوثين كانت درجة إتجاهاتهم إيجابية نحو الزراعة التعاقدية في حين أظهرت النتائج أن ١١.١%، ٤٢.٢% من المبحوثين كانت درجة إتجاهاتهم سلبية ومحايمة على الترتيب. وتشير هذه النتائج إلى أن معظم الزراع المبحوثين بمنطقة الدراسة ذوي إتجاهات إيجابية نحو الزراعة التعاقدية مما يبسر لهم القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي المناسب بالمشاركة في الزراعات التعاقدية.

وقد تُعزي هذه النتيجة إلى سابق الخبرات الناجحة للعديد من المبحوثين بالزراعات التعاقدية في السابق والتي تمت على بعض المحاصيل الحقلية مثل البصل والطماطم وإنتاج بعض التقاوي لصالح بعض الهيئات الحكومية والتعاقد على محصول البلح في بعض الفترات.

معارف المبحوثين ببنود التزامات مشتركة بين جهة التعاقد والمزارع: بتصنيف المبحوثين وفقاً للقيم الرقمية المعبرة عن معارفهم ببنود التزامات مشتركة بين جهة التعاقد والمزارع إلى ثلاث فئات، تبين أن ١١.١% من المبحوثين ذوي مستوى معرفي منخفض، والمبحوثين ذوي المستوى المعرفي المتوسط ٦.٧%، والمرتفع ٢٨.٢%.

ثالثاً: اتجاهات الزراع المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية: تعد الاتجاهات بمثابة القوة المؤثرة والفعالة في تحديد استجابة الفرد وتوجيه سلوكه وأفعاله وأنه من الممكن تعديل وتغيير اتجاهات الزراع بحيث تصبح هذه الاتجاهات أكثر ايجابية كهدف استراتيجي في ظل سياسة وزارة الزراعة لنشر اسلوب الزراعة التعاقدية لتحسين جودة المنتج وحماية المزارع من التقلبات السوقية واستغلال القطاع الخاص.

أُتضح من النتائج في الجدول (١٢)، تراوح مدى درجات المبحوثين على مقياس الاتجاه نحو الزراعة التعاقدية بين

جدول ١٢: توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة إتجاههم نحو الزراعة التعاقدية

درجات	التكرار	%
سلبية (أقل من ٣٧ درجة)	٣٩	١١.١
محاييد (٣٧ إلى ٥١ درجة)	١٤٨	٤٢.٢
إيجابية (٥٢ درجة فأكثر)	١٦٣	٤٦.٧
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

الإنتاجية من تقاوي معتمدة وأسمدة من خلال الزراعة والاستفادة من الخبرات الفنية والخدمات الإرشادية التي تقدم من خلال الزراعة التعاقدية وهو ما يتفق مع توقعات المزارعين من الفوائد المرجوة من الزراعة التعاقدية، بينما ما يقارب أو يزيد عن نصف عدد المبحوثين قد وافقوا على أربعة عبارات ايجابية (١، ٥، ٧، و ٢٢) بنسبة (٤٨.٩، ٥١.١%، ٥١.١%، و ٥١.١%) حيث تتعلق هذه العبارات بأفكار إيجابية عن مزايا الزراعة، والاستعداد للاستجابة والثقة من خبرته الزراعية السابقة في تنفيذ التعاقد ورأيه في أن المزارع الناجح هو من يفضل الزراعة التعاقدية، وعبارات تتعلق بالميل الإيجابي نحو كون الزراعة التعاقدية عملية منظمة واتخاذ القرار المناسب الاستزادة من المعرفة حول أسلوب الزراعة التعاقدية وفوائدها والسعي نحو التوافق والانصهار داخل

هذا وفي ضوء توجه العديد من المبحوثين نحو التوسع في المساحات المزروعة والاستصلاح لمساحات أخرى مع سعي العديد من المبحوثين لزراعات جديدة ذات جدوى اقتصادية بخلاف المحاصيل التقليدية هو دافع كبير لهم واتجاه إيجابي نحو الزراعات التعاقدية التي تضمن لهم في المقام الأول تسويق المنتج بالإضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج والاحتياجات التدريبية والإرشادية لتلك الزراعات الجديدة.

وتشير النتائج بالجدول (١٣) إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين قد وافقوا على ثلاثة عبارات ايجابية (٢، ١٣، و ١٤) بنسبة (٩١.١%، ٩٧.٨%، و ٩٧.٨%)، حيث تعلق تلك العبارات بالاستعداد القوي للاستجابة ونصح الغير على الاشتراك، وبأفكار إيجابية عن مزايا الزراعات التعاقدية من الاستفادة من الخدمات

هذا النظام والتطبيق. بينما هناك أربعة عبارات (٣، و٤، و٩، و١٦) وقعت بنسبة كبيرة في فئة محايد بنسبة (١١، و١٥، و١٧، و٢٠، و٢١) بنسبة (٥٣.٣%)، (٦٢.٢%)، و (٤٠.٠%)، و (٨٠.٠%)، و (٨٢.٢%) على الترتيب. نصف المبحوثين لم يوافقوا على العبارات الخمسة السلبية (٨، و١٠، و١٨، و١٩). وتشير النتائج بالجدول (١٤) إلى أنه بالنسبة للعبارات التي عكست اتجاهًا سلبيًا نحو الزراعة التعاقدية فإن ما يزيد عن

جدول ١٣: توزيع المبحوثين وفقًا لاستجاباتهم لبنود عبارات قياس الاتجاه الإيجابية نحو الزراعة التعاقدية

عبارات المقياس الإيجابية		محايد		غير موافق	
موافق تكرار	%	محايد تكرار	%	غير موافق تكرار	%
١٧١	٤٨.٩	١٠١	٢٨.٩	٧٨	٢٢.٢
١- لو أي جهة لم أعرفها من قبل عرضت علي التعاقد على زراعة محصول أجرب معهم لمدة موسم.					
٣٢٠	٩١.١	١٥	٤.٤	١٥	٤.٤
٢- لو نجحت في الزراعة التعاقدية سوف اشجع الجيران على الاشتراك.					
٥٥	١٥.٦	٦٢	٦٢.٢	٧٨	٢٢.٢
٣- الزراعة التعاقدية بتوفر مصروفات النقل والتسويق للإنتاج الزراعي					
١٠١	٢٨.٩	١٤٠	٤٠.٠	١٠٩	٣١.١
٤- لما شفت إزاي نجح جيرانى في الزراعة التعاقدية حبيت أعمل زيه					
١٧٩	٥١.١	٩٣	٢٦.٧	٧٨	٢٢.٢
٥- المزارع الكويس والواثق من خبرته هو اللي يفضل الزراعة التعاقدية.					
١٧٩	٥١.١	١٦٣	٤٦.٧	٨	٢.٢
٧- ضرورى الواحد يعرف يعنى ايه الزراعة التعاقدية وفوائدها.					
٥٥	١٥.٦	٢٨٠	٨٠.٠	١٥	٤.٤
٩- هانصح زراع الوادى بالمشاركة فى الزراعة التعاقدية					
٣٤٢	٩٧.٨	٨	٢.٢	٠	٠.٠
١٣- الاستفادة من الخدمات الإنتاجية من تقاوي معتمدة وأسمدة من خلال الزراعة التعاقدية شئ جيد.					
٣٤٢	٩٧.٨	٨	٢.٢	٠	٠.٠
١٤- الاستفادة من الخبرات الفنية والخدمات الإرشادية التي تقدم.					
٣١	٨.٩	٢٨٨	٨٢.٢	٣١	٨.٩
١٦- المزارع المهمل هو اللي ضد الزراعة التعاقدية.					
١٧٩	٥١.١	١٧١	٤٨.٩	٠	٠.٠
٢٢- أنا شايف إن الزراعة التعاقدية شئ منظم وأنا بحب النظام.					

جدول ١٤: توزيع المبحوثين وفقًا لاستجاباتهم لبنود عبارات قياس الاتجاه السلبية نحو الزراعة التعاقدية

عبارات المقياس الإيجابية		محايد		غير موافق	
موافق تكرار	%	محايد تكرار	%	غير موافق تكرار	%
١٧٩	٥١.١	١٥	٤.٤	١٥٥	٤٤.٤
٦- أحب أعمل اى حاجة إلا الزراعة التعاقدية دي مغامرة.					
١٥٥	٤٤.٤	٥٥	١٥.٦	١٤٠	٤٠.٠
٨- الزراعة التعاقدية عملية متعبة للمزارع.					
١١٧	٣٣.٣	١٠١	٢٨.٩	١٣٢	٣٧.٨
١٠- مش مهم الواحد يعرف بنود الزراعة التعاقدية ولا ها يتعاقد على ايه.					
٨	٢.٢	١٥٥	٤٤.٤	١٨٧	٥٣.٣
١١- بخاف من الزراعة التعاقدية علشان ميعرفش عنها حاجة ومجربتهاش.					
١٩٥	٥٥.٦	٢٣	٦.٧	١٣٢	٣٧.٨
١٢- أنا شايف أن طبيعة الزراعة في الوادي عندنا غير مناسبة للزراعة التعاقدية.					
٢٣	٦.٧	٨٥	٢٤.٤	٢٤١	٦٨.٩
١٥- ما برتحش للزراعة التعاقدية لأن وشها كثير وفيها تحكم في المزارع.					
٨	٢.٢	١٤٨	٤٢.٢	١٩٥	٥٥.٦
١٧- أنا شايف إن فكرة الزراعة التعاقدية فكره فاشله.					
١٩٥	٥٥.٦	٤٧	١٣.٣	١٠٩	٣١.١
١٨- أنا باقدر اسوق محصولى ومش محتاج للتعاقد مع حد.					
١٠١	٢٨.٩	٩٣	٢٦.٧	١٥٥	٤٤.٤
١٩- أي كلام عن زراعة الزراعة التعاقدية مالوش لازمه لإننى مش محتاجها.					
٤٧	١٣.٣	١٠٩	٣١.١	١٩٥	٥٥.٦
٢٠- الزراعة التعاقدية فيها مشرفين ويمكن يميزوا بين المزارعين ويظلموا.					
١٠٩	٣١.١	٥٤	١٥.٦	١٨٧	٥٣.٣
٢١- الواحد يشترك في الزراعة التعاقدية لو ناس كثير تشترك قبله.					

وقد تبين من النتائج الواردة بالجدول (١٥) وجود علاقة ارتباطية موجبة عند مستوى (٠.٠١) بين درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة التالية: الحالة التعليمية، وعدد أفراد الأسرة، والقيادية، والتجديدية، وإدارة الموارد المزرعية، والتعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية، والمعرفة ببنود الزراعة التعاقدية.

ويمكن تفسير هذا النتائج في ضوء أن المبحوثين الأكثر تعليماً يكون لديهم القدرة على فهم أسلوب الزراعة التعاقدية ولديهم القدر الكافي من المعارف الخاصة ببنود هذا الأسلوب مما يمكنهم من تكوين أفكار ومعتقدات إيجابية عن ماهية وأهمية وفوائد التعاقد الزراعي، حيث كلما زاد فهم الفرد لبنود التعاقد كلما تكونت لديه أفكار ومعتقدات إيجابية عن الزراعة والتعاقدية وبالتالي يتكون لديه ميل إيجابي لهذا الأسلوب ويكون أكثر سعيًا من غيره للحصول على مميزاته والاستفادة منه وتطبيقه وبالتالي يكون أثار إيجابية في إتجاهه نحو هذا الأسلوب،

حيث تتعلق هذه العبارات بأفكار ومعتقدات سلبية عن صعوبات الزراعة التعاقدية من حيث أهميتها وتكاليفها وعائدها، وعدم تكيف المزارع اجتماعياً واقتصادياً مع نمط الزراعة التعاقدية والاستعداد النفسي والتسليم بأنها غير مجدية والميل إلى عدم التعرض ذهنياً للتفكير فيها، والميل السلبي نحو اتخاذ القرار المناسب في حينه نحو التنفيذ.

ثالثاً: العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وإتجاهاتهم نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث:

لدراسة العلاقة بين درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة فقد تم صياغة الفرض الإحصائي الأول التالي:

"لا توجد علاقة معنوية بين درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: السن، والحالة التعليمية، والتخصص الدراسي، وعدد أفراد الأسرة، وحجم الحيازة المزرعية، وعدد سنوات الخبرة الزراعية، والقيادية داخل المجتمع، والتجديدية، والقدرة على إدارة الموارد المزرعية، والتعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية، والمعرفة ببنود الزراعة التعاقدية".

جدول ١٥: علاقة المتغيرات المستقلة بدرجة إتجاه المزارع نحو الزراعة التعاقدية

المتغيرات	قيم معامل الارتباط
السن	٠.٠١٣
الحالة التعليمية	**٠.٣٢٨
التخصص الدراسي	٠.٠٠٨
عدد أفراد الأسرة	**٠.١٧٧
حجم الحيازة المزرعية	٠.٠٩٦
عدد سنوات الخبرة الزراعية	٠.٠١٧
القيادية داخل المجتمع	**٠.٣٥٧
التجديدية	**٠.٢٥٧
القدرة على إدارة الموارد الزراعية	**٠.٣٧٢
التعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية	**٠.٥٣١
المعرفة ببنود الزراعة التعاقدية	**٠.٧١١

بينما المبحوث الأقل تعرضاً لمصادر المعلومات يكون في عزلة عن المجتمع وبالتالي تنحصر معلوماته وممارساته فيما هو موروث ومكتسب من التجارب الحياتية اليومية في زراعة أرضه وبالتالي لديه حالة من الاتزان النفسي (السكون)

ولذلك فإنه عند نشر الزراعة التعاقدية في منطقة البحث فإنه يجب على جهاز الإرشاد الزراعي البدء في التعامل مع المزارع المتعلمين أولاً ثم بعد اقتناعهم وتعديل إتجاهاتهم يمكن التعامل بسهولة مع المزارع الأميين.

والتخصص الدراسي، وحجم الحيازة المزرعية، وعدد سنوات الخبرة الزراعية.

رابعاً: تحديد درجة مساهمة المتغيرات المستقلة ذات العلاقة في التباين الكلي المفسر لدرجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية.

لإختبار الفرض الإحصائي المتعلق ببيان أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية كمتغير تابع، أوضحت نتائج الدراسة بالجدول (١٦) باستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد التدريجي (step-wise) أن نسبة مساهمة كل من المتغيرات المستقلة مجتمعة كانت معنوية عند مستوى ٠.٠١. وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل عند الخطوة الخامسة ٦٣.٠ % والتي تحدد اسهام متغيرات النموذج في تفسير التباين الكلي في المتغير التابع، وأن ٥٠.٠ % منها يُعزى لدرجة المعرفة ببنود الزراعة التعاقدية، وأن ٧.٧ % تُعزى للحالة التعليمية للمبحوث، ٣.٨ % لدرجة التعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية، ٠.٨ % للتجديدية لدى المبحوثين، ٠.٧ % تُعزى للقيادية لدى المبحوثين.

وطبقاً للنتائج السابقة أمكن رفض أجزاء من الفرض الإحصائي الثاني وقبول الفرض النظري البديل: " تسهم كل من المتغيرات المستقلة التالية: المعرفة ببنود الزراعة التعاقدية، والحالة التعليمية للمبحوث، والتعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية، والتجديدية، والقيادية ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية في تفسير التباين الكلي للتغير في إتجاه المبحوث نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث".

التوصيات

في ضوء نتائج البحث يمكن التوصية بما يلي:

١- تخطيط وتنفيذ برنامج إرشادي لزيادة معارف المزارعين الخاصة بأسلوب الزراعة التعاقدية لتعديل وتغيير اتجاهات الزراع بحيث تصبح هذه الاتجاهات أكثر ايجابية كهدف استراتيجي في ظل

وحالة من الرضا بما هو فيه ويكون إتجاه سلبي نحو أسلوب الزراعة التعاقدية، بينما المبحوث الذي لديه تعدد لمصادر المعلومات الزراعية يكون أكثر إتصالاً بالعالم الخارجي وأكثر فهماً للمتغيرات المحلية والدولية وهذا ما يمكنه من إدراك وفهم لكيفية تدارك المخاطر الزراعة وتعظيم الاستفادة من الموارد الزراعية المتاحة لديه وتحسين إدارته لها وبالتالي يكون أسلوب الزراعة التعاقدية بمثابة طوق نجاة له. ولا يمكن إغفال أن المزارع القيادي داخل المجتمع يسعى بطبعه إلى استمرارية هذه القيادة وبالتالي يكون حريصاً على الأخذ بيد المزارعين الآخرين نحو تحسين احوالهم المعيشية وحل مشكلاتهم الزراعية، وبالتالي فإنه بإتجاهه الإيجابي وتبنيه لأسلوب الزراعة التعاقدية كنهج لحل المشكلات التسويقية الموجودة بالمجتمع يأخذ بيد غيره من الزراع لسلوك هذا النهج.

كما أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة معنوية بين درجة إتجاه الزراع نحو الزراعة التعاقدية كمتغير تابع وكل من: السن، التخصص الدراسي، وحجم الحيازة المزرعية، وعدد سنوات الخبرة الزراعية. ويمكن تفسير عدم وجود علاقة معنوية بأنه ليس شرطاً أن يتبنى المزارع أسلوب الزراعة التعاقدية أن يكون على خبرة طويلة بالزراعة عامة أو متخصص في دراسة الزراعة أو وصل إلى سن معينة فهي تعتمد على اقتناع الزراع بهذا الأسلوب وإمكانية فهمه وتطبيقه. كما أن اتساع الحيازة المزرعية قد تجعل المزارع في استغناء عن الزراعة التعاقدية ويكون إتجاه سلبي أو محايد.

وبناءً عليه أمكن رفض أجزاء من الفرض الإحصائي الأول وقبول الفرض النظري البديل: توجد علاقة معنوية بين درجة إتجاه المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث وبين كل من المتغيرات التالية: الحالة التعليمية، وعدد أفراد الأسرة، والقيادية داخل المجتمع، والتجديدية، والقدرة على إدارة الموارد المزرعية، والتعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية، والمعرفة ببنود الزراعة التعاقدية، كما لم نتمكن من رفض أجزاء من الفرض الإحصائي الأول في المتغيرات التالية: السن،

٣- الإستعانة بخبرات المراكز البحثية (مركز بحوث الصحراء ومركز البحوث الزراعية) والإستفادة مما أظهرته النتائج من ثقة لدى المزارعين في بيوت الخبرة السابقة لتقديم الخدمات الفنية والإشرافية والإرشادية لتطبيق الزراعة التعاقدية بالوادي الجديد.

٤- تفعيل دور التعاونيات في القيام بالخدمات الاشرافية والتسويقية للمحاصيل المتعاقد عليها والربط بين المنتجين والمصنعين.

سياسة وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي لنشر أسلوب الزراعة التعاقدية لتحسين جودة المنتج وحماية المزارع من التقلبات السوقية وهيمنة القطاع الخاص، على أن يبدأ بالتعامل مع الزراع المتعلمين.

٢- إستثمار الخبرات السابقة للمزارعين بالوادي الجديد عن الزراعة التعاقدية لوضع نموذج مقترح لهذا الأسلوب في ممارسة الإنتاج الزراعي لتنفيذه في المناطق المشابهة.

جدول ١٦: نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة ذات العلاقة في التباين الكلي المفسر لدرجة اتجاه المبحوثين نحو

الزراعة التعاقدية							
خطوات التحليل	المتغير المستقل الداخل في التحليل	معامل الارتباط المتعدد ®	معامل التحديد التجميحي	معامل التحديد الجزئي	معامل الانحدار B	F محسوبة	معنوية
الأولى	المعرفة بينود الزراعة التعاقدية	٠.٧٠٧	٠.٥٠٠	٠.٥٠٠	٢٧.٠٣٢	٣٤٧.٣٥	٠.٠١
الثانية	الحالة التعليمية	٠.٧٦٠	٠.٥٧٧	٠.٠٧٧	١٧.٨٨١	٢٣٦.١١	٠.٠١
الثالثة	التعرض لمصادر المعلومات الإرشادية الزراعية	٠.٧٨٤	٠.٦١٥	٠.٠٣٨	١٢.٢٨٩	١٨٣.٨٤	٠.٠١
الرابعة	التجديدية	٠.٧٩٠	٠.٦٢٣	٠.٠٠٨	١٥.١٥٠	١٤٢.٤٠	٠.٠١
الخامسة	القيادية	٠.٧٩٤	٠.٦٣٠	٠.٠٠٧	١٦.١٢٦	١١٦.٩٨	٠.٠١

السيد، فؤاد البيهي، (دكتور)، "علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري"، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.

الشناوي، ليلي حماد، (دكتور)، شرشر، حسن علي، يوسف، عصام عبد الحميد (دكتور)، "اراء الزراع ومديري الجمعيات التعاونية الزراعة في الزراعة التعاقدية لمحصول القمح في بعض محافظات جمهورية مصر العربية"، مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث، ٢٠١٥.

الشناوي، ليلي حماد، (دكتور)، "الإرشاد الزراعي الموجه للسوق- المفهوم والمتطلبات-"، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، المؤتمر الحادي عشر للجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، ٢٠١٣.

المراجع

- اسماعيل، صبحي محمد، " أهمية الاتفاقات والعقود في استقرار الاسواق" كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، ٢٠١١. <http://www.baladnews.com>
- الأشول، عادل أحمد عز الدين، (دكتور)، "علم النفس الاجتماعي، مع الإشارة إلى مساهمات علماء الإسلام"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، " تعزيز حقوق الإنسان وحمايته، الحق في الغذاء"، جدول الأعمال المؤقت، الدورة ٦٦، البند ٦٩، أغسطس ٢٠١١. Documents/ http://www.ohcher.org/Issues/Food/A.66.262_ar.pdf
- السلمي، علي، "السلوك الإنساني في الإدارة"، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٣.

وهبه، أحمد جمال الدين، (دكتور)، رميح، يسري عبد المولى، نصرت، سونيا محمد، عبد المجيد، محسن بهجت، المنوفي، جيهان عبد الستار، (دكاترة)، " الزراعة التعاقدية لاهم المحاصيل الإستراتيجية في جمهورية مصر العربية "دراسة استطلاعية لآراء مزارعي القمح والأرز والقطن من منظور اجتماعي"، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، ٢٠١٤.

محافظة الوادي الجديد، النوتة المعلوماتية مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦.
ويتيج، أرنوف، "مقدمة في علم النفس"، ترجمة عادل عز الدين الأشول وآخرون، ملخصات شوم، دار ماكجيسيروجيل للنشر، القاهرة، ١٩٧٧.

Beisecher, D., Parson, W., The Process of Social Influence, Prentic-Hill, Inc., New Jersey, 1992.
Hoeffler, H., : Promoting The Kenyan Potato Value Chain: Can Contract Farming Help Build Trust and Reduce Transaction Risks, 99th European Seminar of the European Association of Agricultural Economists (EAAE), Bonn, Germany, 2006.

Huacuja, F. E.,: Working under Contract For the Vegetable Agro Industry in Mexico: A means of Survival, Journal of Culture & Agriculture, Vol. 23, No. 3, Mexico, 2001.

Krejcie, R., E,W, Morgan, " Determination Sample Size for Study Activities in Educational and Psychological measurement", vol,(30), College Station, Burham, North Carolina, USA, 1970.

Leagans, J. P., Adoption of Modern Agricultural Technology by Small Farm Operators, An Interdisciplinary Model for Researchers and Strategy builders, Cornell University, New York, U.S.A., 1979.

Johnson, A., : Linking Farmers to Markets Through Contract Farming, Asian Development Bank, 2005.

Roth,R. I., : Contract Farming Breeds: Big Problems for Growers, Asian Development Bank, 1992.

Myers, G., Myers, M., The Dynamics of Human Communication, Alaboratory Approach Mc

جابر، جابر عبد الحميد، (دكتور)، " سيكولوجية التعلم"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

خير الدين، حسن محمد، (دكتور)، "مدخل العلوم السلوكية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

درويش، زين العابدين، (دكتور) وفهيم، سهير، وشوقي ظريف، وعبد المنعم، الحسيني، وأبو سريع، أسامة، وعطوه، أحمد، وجاب الله شعبان، (دكاترة)، "علم النفس الاجتماعي، أسسه وتطبيقاته"، الطبعة الثانية، مطابع زمزم، العاشر من رمضان، ١٩٩٣.

راجح، أحمد عزت، (دكتور)، "أصول علم النفس"، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.

رشتي، جيهان أحمد، (دكتور)، "الأسس العلمية لنظريات الإعلام"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨.

سويلم، محمد نسيم علي، (دكتور)، "معلومات مختارة في الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي" دار الندى للطباعة، القاهرة، ٢٠١٥.

علام، صلاح الدين محمود، (دكتور)، "القياس والتقييم التربوي النفسي، أساسياته وتطبيقاته، وتوجهاته المعاصرة"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠.

عمر، أحمد محمد، (دكتور)، "الإرشاد الزراعي المعاصر"، مصر للخدمات العلمية، القاهرة، ١٩٩٢.

مديرية الزراعة بالوادي الجديد، الإدارة الزراعية بالخارجة، قسم الإحصاء، ٢٠١٦.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الزراعة التعاقدية من أجل النمو".

<http://WWW.fao.org/ag/ar.ag21@fao.org>

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩.

- Organizations in a Partnership with Agri-Business, Hoger institute voor de arbeid, Leuven, Belgium, 2004.
- Woodend, J. J., : Potential of Contract Farming as A Mechanism For The Commercialization of Smallholder Agriculture: The Zimbabwe Case Study, FAO, Rome, 2003.
- Graw-Hill Book Company, New york, 1973.
- Singh, S., : Contract Farming in India: Impacts on Women and Child Workers, International Institute for Environment and Development, Gujarat, India, 2003.
- Stessens, J., ; Gouet, C. and P. Eeckloo, : Efficient Contract Farming Through Strong Farmers,

Farmers' Attitudes towards the Contract Farming in El-Kharga District, at New Fally Governorate

Hassan Mahmoud Hassan Shafey

Agricultural Extension Researcher, Agricultural Extension, Department, Socio- Economic Studies Division, Desert Research Center.

ABSTRACT

This research aimed at identifying farmer's attitudes towards Contract Farming in Elkharga district at New Valley Governorate, by achieving the following objectives:

Identify the level of knowledge of contract farming terms among farmers in the research area, and determine the degree of farmer's attitude towards Contract Farming, and to identify the opinion of farmers about the benefits they will recouped from applying Contract Farming and the problems which may face them, and determine the relationship between the farmer's independent variables and the dependent variable which is the degree of farmer's attitude towards contract farming, and determining the contribution of each of the significant independent variables in explaining the variation in the degree of change in farmer's attitude towards contract farming. It has been selected a simple random sample from the documents of agricultural management in Elkharga districts. Numbered 350 farmer representing (9.3%) of agricultural respondents in the largest agricultural units in Elkharga city in terms of the number of farmers, namely, (Elkharga Entag, Elmounira, and Bulaq), it has been deployed to three selected agricultural units 217, 70, and 63 farmer; respectively.

To analyze the data in this research statistically, it has been used Pearson correlation coefficient, Correlative analysis model and Multiple Step wise Regression forward. In addition to the numerical and tabular presentation of repetitive and percentages, and the arithmetic mean, standard deviation, to display some of the results that have been obtained by, using the computer program Statistical Package for the Social Sciences SPSS.

The most important results:

1. It found that about 13.3% of respondents who's with a low level of knowledge of contract farming terms, while respondents with an average level of knowledge accounted for 51.1%, and higher level of knowledge 35.6%.
2. It found that respondents expect a number of benefits as a result of applying contract farming in research area are as follows by repeating mentioned: agricultural guidance and acquired experience (64.4%), marketing the crop easily last season (57.8%), not to delay in receipt of financial benefits as opposed to traders (51.1 %), ensure good prices for the crop (42.2%), agreed under the contract agreement is better than talking with traders (40.0%), assist small farmers in getting production requirements for Late payment (33.3%).
3. It found that respondents in research area expecting number of problems, according to their previous experience in contract farming as a result of apply it. Those problems have been arranged in descending order as follows by repeating mentioned: the lack of contracting authorities commitment to the terms of the contract (the possibility of prejudice to the point of hiring one of the contracted requirements, either input or technical follow-up or other things) (17.8%), the presence of delegates from the (factory or the Company) for receipt from farms and the supply of hand leads to the presence of a broker who reduces farms profit (13.3%), exaggerated in contract features before the conclusion of the contract (11.1%), the lack of powerful hand to representing farmers in the contract for its implementation (11.1%), the low productivity in the farmland reduces the chances of success of contract farming (6.7%), the presence of supervisor, may result in inequitable distribution of services among farmers (6.7%), and the agreement in the beginning of the contract on the price of the sale, where sometimes do not take into account the rise in prices (2.2%), there are some conditions in the contract which are unfair to the farmer (2.2%), and poor supervision and follow-up on the crop during the season (2.2%).

4. It found that 46.7 percent of the respondents their degree of attitudes are positive towards contract farming while the results showed that 11.1%, 42.2% of respondents, their degree of attitudes are negative and neutral; respectively. These results indicate that farmer's respondents in study area with positive trends towards contract farming, which facilitates their ability to take an appropriate economic and social decision to participate in the contractual farming.
5. The existence of a positive correlation at the level of relationship (0.01) between the degree of respondent's trend towards contract farming as a dependent variable and each of: educational status, leadership within the community, degree of regenerative, farming resource management, exposure to sources of agricultural extension information, and knowledge of the terms of contract farming.
6. It found that the percentage of contribution of each of the independent variables collectively were significant at 0.01 and the significant of the model reached on the five step to 63.0% of the total variance in the dependent variable, and 50.0% of that variance was attributable to the degree of knowledge of the terms of contract farming, also around 7.7% due to the educational state of the respondent, 3.8% of the degree of exposure to sources of agricultural extension information, 0.8% of the degree of regenerative, and 0.7% due to the leadership within the community.